

تاريخ عريق.. وإنجازات عظيمة .. في مهبط الريح !!

محطة أبحاث الكود الزراعية من يعيد سيرتها الأولى..؟؟

مقومات البحث العلمي التي تراكمت على مدى أكثر من ستين عاماً نهبت



لا احد يستطيع أن يتحدث أو يكتب عن البحث العلمي عموماً والزراعي خصوصاً في اليمن دون أن يكون لمحطة الأبحاث الزراعية - الكود، النصيب الأوفر في ذلك الحديث أو تلك الكتابة. كيف لا..؟ وقد ارتبطت بتأسيس هذه المحطة بدايات البحث العلمي في اليمن، ويعود ذلك إلى فترة النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي وتحديداً في عام 1946م عندما أجريت التجارب البحثية الأولى في دلتا أبين لدراسة إمكانية زراعة صنف القطن طويل التيلة. وبعد ثلاثة مواسم متتالية أمكن الحصول على نتائج مشجعة أدت إلى تعميم زراعة القطن في دلتا أبين وكان ذلك في عام 1949 م.

ومع توسع المساحات المزروعة بمحصول القطن سنوياً بفعل إقبال المزارعين على زراعته تم استجلاب خبير مختص في تربية وفلاحة القطن منتدياً من مؤسسة زراعة الأقطان البريطانية في عام 1951 م وكان آخر ما قام به قبل رحيله إقناع الجهات المسؤولة آنذاك بتأسيس قسم الأبحاث الزراعية بالكود. وتم افتتاح القسم رسمياً في 15 سبتمبر 1955 م. وعلى الرغم من القيمة العلمية للأنشطة البحثية المنفذة آنذاك، فقد اقتصرت هذه الأنشطة على محصول القطن دون التوسع إلى المحاصيل الأخرى.

وفي عام 1965 م تغير اسم قسم الأبحاث إلى محطة الأبحاث الزراعية - الكود ثم توالى فيها تأسيس الأقسام الفنية ليتوسع نشاطها البحثي شاملاً العديد من المحاصيل الحقلية والبستانية وامتد ليشمل كل محافظات ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وأفضى ذلك إلى إدخال أصناف جديدة في المحاصيل الحقلية والبستانية ذات الإنتاجية العالية والتنوعية الممتازة وتحسين الأساليب الزراعية بهدف الاستغلال الأمثل للرقعة الزراعية وتوفير الأمن الغذائي للوطن.

علي أحمد يحيى

تستطيع إدارة المحطة خلالها الحصول على محرك بتر وبمب (مضخة) لتشغيل إحدى الآبار للعمل على ري ما تبقى من أشجار لأصناف وأصول وراثية نباتية نادرة بعضها مهدد بالانقراض أمضت المحطة عشرات السنين للوصول إليها والحفاظ عليها!!

ولكن، وبدلاً من البكاء على اللبن المسكوب دعونا نرعى جحراً في المياه الراكدة ونفكر ونجتهد ونعمل على إعادة الروح إلى هذه المحطة وإعادة بنائها مرة أخرى والوقوف بها مرة أخرى في مضمار البحث العلمي وبما يحفظ للأجيال القادمة هذه المحطة للانطلاق بدورها كما ينبغي وبما يتناسب مع السعة العلمية الدولية التي حظيت بها في عمرها الطويل.

ولتحقيق هدف إعادة بناء المحطة لا بد من وضع خارطة طريق يتم تبنيها على أعلى مستوى في الدولة، وما لم يتم ذلك فإن الترقبات من هنا أو هناك لن تعيد المحطة ما ضاع منها، خصوصاً إذا ما علمنا أن ما كان لدى المحطة من أجهزة ومعدات مختبرية وحقلية حصلت عليها من مشاريع عدة بتمويل دولي ومحلي صممت لهذا الغرض نذكر منها على سبيل المثال مشروع الأبحاث والتدريب الزراعي الذي نفذ خلال الفترة من 1969

1976م - ثم مشروع تحسين الإنتاج الزراعي الذي نفذ خلال الفترة 1977 - 1980م ثم مشروع الأقطان الزراعية المحسنة الذي نفذ خلال الفترة 1982 - 1984م ثم مشروع دعم الأبحاث والإرشاد الزراعي الذي نفذ خلال الفترة 1985 - 1990م، ناهيك عن مشاركة المحطة في مشاريع إقليمية أخرى مثل مشروع تطوير وتحسين المحاصيل الزيتية ومشروع تطوير وتحسين الذرة الرفيعة والدخن.. الخ. وقد تمثل دعم هذه المشاريع للمحطة في بناء المباني لأقسامها المختلفة وتجهيز المختبرات الفنية وتوفير المعدات الحقلية وتدريب وتأهيل الكادر البحثي في المحطة.

وعليه، فإن ما قدمته تلك المشاريع للمحطة لن يتأتى وفي صورة ملحة إلا من خلال خارطة طريق أو مشروع متكامل يوضع على طاولة أكثر من جهة تمويل محلي ودولي. ولكي يتحقق ذلك نجد نفسياً مغنياً بطرح بعض من النقاط والأفكار التي أرى أنه لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند صياغة تلك الخارطة أو المشروع.

بناء مختبر مركزي بمواصفات حديثة وعالمية

المختبرات، مسألة لا يمكن تجاهلها عند التفكير بإعادة تأهيل المحطة .. ولكن هنا أود أن ألفت نظر المعنيين بذلك إلى أمر غاية في الأهمية وهو تصميم مبنى المختبر المركزي.. فمعروف أن تصاميم المباني تختلف باختلاف الغرض من المبنى .. وعليه يجب أن يعطى لهذه المسألة أهمية من خلال إيكال مهمة تصميم مبنى المختبر المركزي إلى جهة هندسية متخصصة في ذلك وتجنب المهندسين الذين لا يفقهون في ذلك. ويجب ان تعرف سلفاً الجهة الهندسية التي ستقوم بالتصميم الأقسام التي سيحتويها المختبر .. ولا ينبغي إغفال القسم الخاص بالتقنيات الحيوية وقسم الزراعة بالأنسجة فهذه التقنيات أصبحت أساسية ولا تخلو منها المختبرات العلمية التابعة للمراكز البحثية في الخارج وخصوصاً الدول التي كنا سابقين لها في البحث الزراعي العلمي. وفي هذه الحالة سيكون من الأفضل الاستعانة بخبرات خارجية من منظمات دولية كالإيكاردا كي تساعد في تصميم المختبرات واختيار الأجهزة والمعدات المختبرية وكذا الحقلية وذلك من أجل أن تكون الأجهزة في مستوى أفضل مما كانت عليه أجهزة المحطة السابقة بل من الأفضل أن تكون آخر ما توصل إليه العلم في هذه الأجهزة، وهذا لن يتأتى إلا بالاستعانة بخبرات خارجية.

وضع نهاية لمشكلة الأراضي الزراعية

تعتبر مسألة الأراضي الزراعية من أهم المسائل التي يجب ان يتناولها أي عمل أو خطوات قائمة لإعادة الروح إلى المحطة.. حيث ظلت هذه المسألة صداداً زمنياً لقيادة المحطة وباحتياجها في السنوات الأخيرة.. وأخذت حيزاً كبيراً من الوقت والجهد للوصول إلى وضع يؤمن للمحطة الأرض التي تجري عليها تجاربها، ويحفظ للناس حقوقهم. واستطاعت المحطة أخيراً شراء حوالي 66 فداناً عانت الأمرين في تسجيلها وتوثيقها في السجل العقاري. إلا أن ذلك لم يكن الحل الكافي. فلما زال لدى المحطة حوالي 53 فداناً مستأجرة من مواطنين البعض منهم يرغب في بيعها على المحطة وأخرون يرغبون في البيع تأجيرها وفتنة ثالثة لا ترغب في البيع ولا في الإيجار.. ونظراً للحاجة الملحة للمحطة لهذه الأرض التي لا غنى للمحطة عنها نظراً لتحمل المحطة مسؤولية تنفيذ البرنامج الوطني لتجديد وإكثار بذور القطن بصنفيه طويل ومتوسط التيلة، ناهيك عن تداول هذه الأرض مع الأراضي التي تمتلكها المحطة (كبيت مال أو التي تم شراؤها).. فإن المصلحة العامة تقتضي شراء الأرض المتبقية بالكامل

التدريب الخارجي لا غنى عنه

عانت المحطة مدة طويلة من الغبن في هذا المجال، ولهذا الأمر تأثيره في مستويات الباحثين وقدرتهم على متابعة ما هو حديث وجديد في تخصصاتهم. وأصبح الباحثون يعتمدون في متابعة الجديد والحديث من خلال القراءة والشبكة العنكبوتية (النت)، وهذا وحده لا يكفي فليس من يقرأ كمن يرى .. ولهذا فليس من الصائب أن يغفل هذا الجانب عند النظر في إعادة تأهيل المحطة. خصوصاً وأن الأجهزة الحديثة التي يجب أن يحتويها المختبر المركزي تتطلب تدريباً للباحثين والفنيين على تشغيلها ومعرفتها خصائصها وطرق صيانتها.

وقف تزييف القوى الوظيفية في المحطة

رغم النجاحات التي حققتها وتحققها المحطة وما يقع عليها من مهام إلا أن المحطة منذ فترة ليست قصيرة تعاني

بعد الوحدة اليمنية غدت محطة الأبحاث الزراعية - الكود أحد فروع الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، ورغم وجود نطاق جغرافي محدد تعمل فيه المحطة، إلا أنها بكأدائها البحثي المعرب كثيراً ما يستعان بها في تنفيذ العديد من المهام البحثية في نطاقات جغرافية أخرى في مختلف محافظات الجمهورية. وتضم المحطة سبعة أقسام فنية وعدداً من الأقسام الإدارية والخدماتية ومزرعتين إحداهما بحثية والأخرى تطبيقية وعشرة مختبرات فنية. ووصل العدد الإجمالي للباحثين في 1990 م (86 باحثاً وباحثة) أما في الوقت الراهن فعددهم (49 باحثاً وباحثة) بعد أن غيب الموت والتقاعد والانتقال (37 باحثاً وباحثة) دون أن يقابل ذلك لإجل وظيفي !!

ورغم الإنجازات البحثية التي لا يتسع المجال هنا لذكرها، والتي أسهمت بقدر لا يستهان به في تحسين مستويات الإنتاج الزراعي ونوعيته وكان لها الأثر الإيجابي والكبير في إحداث نقلة متميزة في أساليب الإنتاج الزراعي اعتماداً على الطاقم البحثي المتميز العامل في المحطة. إلا أن ذلك لم يكن له قيمة تذكر عند فئة من الناس الظالمين، فأبوا إلا أن تكون لهم كلمة أخرى وفعل قبيح مرز تدنيه كل الشرائع السماوية والبشرية. ففي ليلة 27 / 5 / 2011 م تعرضت المحطة للسلب والنهب الذي طال فيها كل شيء، وأصبحت خاوية على عروشها. نعتت كل مقومات البحث العلمي التي تراكمت على مدى أكثر من ستين عاماً من أجهزة ومعدات مختبرية وحقلية، ومئات الأصول الوراثية التي تطلب جمعها وتنقيتها أو استنباطها والحفاظ عليها زمناً طويلاً من قبل طاقم بحثي بعضه انتقل إلى رحمة الله وبعضه لا زال حياً يتحسر أما على ما آل إليه وضع المحطة ومصير هذه الأصول النباتية.

ويكفي زيارة واحدة إلى المحطة الآن من قبل أي مهتم تجعله يتفك على حقيقة ما حصل وهي زيارة ستجعله يبسه ما حصل في محطة الأبحاث الزراعية - الكود بما حصل ليغداد عاصمة الدولة العباسية في منتصف القرن السابع الهجري على يد التتار بقيادة هولوكو خان. حين يرى ما حل بمكتبة المحطة العريقة التي تحتوي على آلاف الكتب والتقارير العلمية الثمينة والنادرة وعصارة فكر الباحثين في أكثر من ستين عاماً. ولا يتسع المجال هنا لذكر كل تفاصيل الأضرار التي أصابت المحطة، ذلك لأن كل ما لدى المحطة تعرض للنهب أو التدمير ولم يتبق فيها شيء.. حتى المباني أصابها الخراب !!

ولكن يكفي أن نذكر هنا إجمالي ما ذكره التقرير الأولي للأضرار الذي أعدته قيادة المحطة حيث بلغ إجمالي التقديرات الأولية للإضرار حوالي مليار ومائة وتسعين مليون ريال يمني.

هل تعود المحطة إلى سيرتها الأولى؟؟

يعلم المسئولون في السلطة المحلية وفي صنعاء وفي الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي بدمار أن محطة العديد من الصعوبات والعراقيل والاعتداءات التي طالتها أكثر من مرة، والتي كان من شأنها أن تحد من أو تنهي نشاطها البحثي. لولا إصرار قيادة المحطة والباحثين فيها على مقاومة هذه الصعوبات والاعتداءات والعمل على تجاوزها أو التقليل من تأثيراتها على النشاط البحثي في المحطة. ولعل الصمت المرعب من قبل السلطات المحلية والمركزية عن تلك السلوكيات الخاطئة في تلك الفترة قد خلق الآن حالة من اليأس لدى الكادر البحثي في إعادة بناء المحطة واستعادة دورها في عجلة البحث العلمي الزراعي في بلادنا. إذ مضى على انسحاب المسلحين من أبين فترة زمنية تزيد عن شهرين ونصف، ولم

من ظاهرة خطيرة جداً تتمثل في انحسار الكادر البحثي والفني فيها وكذا القوى الوظيفية المساعدة الأمر الذي يهدد وضع المحطة ويجعل العمل فيها مهدد بالتوقف بعد سنوات قليلة ما لم تبادر الجهات المختصة بالوقوف بجديّة أمام ظاهرة تناقص القوى الوظيفية في المحطة وتنفيذ خطة احلال لهذه القوى التي أدت ما عليها بالوفاء والتعام. حيث تشير إحصاءات القوى البشرية في المحطة على مدى العشرين عاماً الماضية إلى أن عدد الموظفين في المحطة انحسر بنسبة 50.4 ٪ في عام 2010م مقارنة بعام 1990م وفي عام 2013م تنصل النسبة إلى 75.8 ٪. وتبعاً لذلك انخفض عدد الباحثين في المحطة في عام 2010م بنسبة 31.4 ٪ وسينخفض في العام القادم إلى عدد لن يتجاوز 36 ٪ مقارنة بما كان عليه الحال في عام 1990م. وسيكون الأمر أكثر سوءاً في الأعوام الثلاثة اللاحقة. الأمر الذي ستلحو بسببه بعض الأقسام الفنية والشعب التخصصية من الباحثين. وما قيل في فئة الباحثين يقال أيضاً في فئات الفنيين والإداريين والحرفيين. كل هذا يحدث والجهات المعنية بالأمر تعلم ذلك ولم تحرك ساكناً رغم التحذيرات التي تطلقتها إدارة المحطة بمناسبة وبدون مناسبة. لذلك فأي محاولة لإعادة بناء المحطة ستكون قاصرة ما لم تأخذ بعين الاعتبار وقف هذا النزيف في القوى الوظيفية والعمل على تعويض المحطة عن ما حدث في هذا السياق في السنوات الماضية. واستناداً إلى الوضع الراهن في المحطة فإن المحطة بحاجة إلى توظيف الثانوية الزراعية أو الثانوية العامة (65) من الحرفيين و(5) من الإداريين. من أجل تغطية العجز القائم حالياً.

حقوق مكتسبة لا بد من عودتها

تظل مسألة الحقوق والألقاب المكتسبة للباحثين في المحطة أم المسائل التي تأتي بقيادة الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي العمل على حلها. وبالمقابل يأبي الباحثون من حملة الماجستير والبيكالوريوس التنازل عن هذه الحقوق التي سلبت منهم في لحظة غفلة منهم بعد الوحدة. حيث كان للباحثين في الجيوب هيكل وظيفي خاص بهم تم بموجبه حصولهم على الألقاب ودرجات وظيفية لم تكن موجودة لدى نظرائهم في الشمال. وبعد الوحدة ألغيت الألقاب التي كان يتميز بها الباحثون في الجنوب، كما اعتبرت شهادات الماجستير التي حصل عليها الباحثون من دول أوروبا الشرقية شهادات بكالوريوس. ونظراً لأن طبيعة العمل البحثي في المحطة لا يميز بين الباحثين من حيث شهاداتهم العلمية، فكلهم يؤدون نفس الوظيفة وبنفس الكفاءة والأداء والكثير من حملة البكالوريوس والماجستير رؤساء لأقسام فنية ومشاريع بحثية ومرؤوسوهم من حملة الدكتوراه. فإن ذلك يجعل هؤلاء أكثر تمسكاً بحقوقهم ويناضلون من أجل رفع الظلم عنهم تارة بالامتناع عن العمل وتارة بالامتناع عن تسليم التقارير الفنية وعقد الورش الفنية. هو الجور وبموجبها يتم تسكين هؤلاء الباحثين في الدرجة العاشرة في السلم الوظيفي.. فهل يعقل هذا!! .. وتأسيساً على هذا فإن أي محاولة لإعادة بناء المحطة وترتيب العمل فيها سيكون محكوماً عليها بالفشل .. ما لم يصاحب ذلك إرجاع الحق إلى أصحابه (الألقاب) ومنح الباحثين حقوقهم دون نقصان ويعاد النظر في الدرجات الوظيفية التي وضعوا فيها عنوة .. فقد بلغ السيل الزبى - كما يقولون - !! وهذا الأمر سيظل منفصاً وعاملاً إحباطاً لهم ولإدارة المحطة. إلا إذا كانت قيادة الهيئة تنوي استبدال هؤلاء الباحثين بباحثين آخرين يقبلون على أنفسهم هذا الظلم.. فهل تستطيع !! شخصياً، اشك في ذلك.